وزارة التعليم العالي

جامعة اجدابيا

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

ورقة بحث بعنوان:

المواطنة والهوية والأمن القومي بين خطر العولمة ووسائل التواصل الاجتماعي

(دراسة تحليلية) : ليبيا أنموذجاً فيما بعد 2011م)

ملخص الدراسة:

****

وفقا للتطورات التي ظهرت في البيئة الدولية المتمثلة فيما عرف بثورات الربيع العربي، التي أثرت تأثيراً مباشر على العلاقات الدولية في ظل نظام الأحادية القطبية، الذي نتج عنه العديد من الحروب، و النزاعات والصراع خلف جدل واختلاف وتباين حول خفايا التقسيم، وتفتيت الدول العربية، ومن ببنها ليبيا، لذا كانت هناك العديد من الأسباب بموجبها تم اختيار هذا الموضوع، لإلقاء الضوء عليه، وتحليل تلك المخاطر؛ لكل ذلك تتناول هذه الدراسة المواطنة والهوية والأمن القومي، بين خطر العولمة، ووسائل التواصل الاجتماعي، "دراسة تحليلية : ليبيا أنموذجاً، فيما بعد ثورات الربيع العربي عام 2011م. حيث ركزت على أزمة المواطنة والهوية، التي تتعلق بتكوين شعور مشترك بين أفراد المجتمع الواحد بأنهم متميزون عن غيرهم وانعكاس ذلك سلباً على الأمن القومي الليبي. و انطلاقة الدراسة من فرضية مفادها "أثّرت وسائل التواصل الاجتماعي والعولمة على الهوية والمواطنة والأمن القومي سلباً فيما بعد ثورات الربيع العربي في ليبيا؛ ضيقاً واتساعاً في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية. وجاءت الدراسة في مبحثين المبحث الأول: ماهية المواطنة والهوية والأمن القومي؛ كما يتناول المبحث الثاني: خطورة العولمة ووسائل التواصل الاجتماعي على الهوية والمواطنة والأمن القومي وتوضيح الأبعاد والخصائص المختلفة لهما مقارنة بما نحياه الآن.

وتوصلت الدراسة إلى توصيات ومقترحات أهمها: حث صانع القرار في ليبيا بالاهتمام بمفهوم المواطنة ولا يكون فقط على المستوى الرسمي الضيق فقط بل على كافة المستويات لأنه مفهوم يلخص العلاقة بين الفرد والدولة والمجتمع، وبالتالي لا يستخدم من الخارج في التأثير على استقرار البلاد وينعكس على الأمن القومي. وبتفعيل الهوية وغرسها، لأنها القاعدة التي تنطلق منها عملية الإصلاح السياسي، فالمواطنة تدعم الإصلاح والديمقراطية والأمن القومي، وتقترح اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، أو أي عمل يحضّ على الكراهية والتمييز بسبب الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو المستوي الاجتماعي، أو الانتماء السياسي، أو الجغرافي لصدّ الاختراقات التي تحدثها العولمة وشبكات التواصل الاجتماعية.

أولاً: مقدّمـــــــة

في ظلّ ما سمّي بثورات الربيع العربي تعرّضت ليبيا والوطن العربي لمشاكل وأزمات تهدّد وحدتها الوطنية بالتصدّع والانهيار. ولعلّ من أخطر هذه الأزمات وأكثرها جدلاً هي أزمة المواطنة والهوية التي تتعلق بتكوين شعور مشترك بين أفراد المجتمع الواحد بأنهم متميزون عن غيرهم من المجتمعات الأخرى وانعكاس ذلك على الأمن القومي الليبي. إن نظرنا متبصرة على الواقع السياسي والاجتماعي وحالات التمزق وما رافقها من تداعيات تبين أن ليبيا والأمة العربية تسير في منزلقات خطرة غير محمودة العواقب، وترجع تداعيات هذه المخاطر إلى جملة من الأسباب، يعود جزء كبير منها إلى الإرث الاستعماري والذي لا يزال يغذيها، والآخر يتعلق بالممارسات الخاطئة للأنظمة السياسية التي استندت إلى قاعدة ولاءات تحتية؛ مما ألقى برمته نحو إشكالية الهوية وعلاقتها بالمواطنة وبالأمن القومي . في وقت تتعرض فيه جميع مظاهر الحضارة للمدّ والجزر تحت تأثير العولمة، ومن ثم فإن أعضاء هذه المجتمعات ليس لديهم أي علاقة أو رابطة دائمة بالمجتمعات التي ولدوا فيها، فهم حاملون هويات هشة أو ضعيفة، وارتباطات عابرة وانتماءات مختلفة ، ويقود ذلك إلى مسألة الهوية السياسية. ولذلك أصبح الحديث عن المواطنة، و الهوية من الموضوعات الثقافية وقضايا الفكر السياسي والاجتماعي التي يحتدم النقاش حولها، وخصوصا في ظلّ العولمة ومنصات التواصل الاجتماعي، المتغيرات الدولية المتسارعة التي يعيشها كل مجتمع ذي تراث وهوية حضارية يسعى إلى الحفاظ على ذاتيته وأصالته وتقاليده وعقيدته الدينية التي يؤمن بها. غير أن مخاطر الثقافة واختلال الهويات لم يكن وقفا على العولمة، بل أنه قديم قدم الحضارة وظاهرة الاستعمار وما يلازمها من فرض ثقافي"[1]" ، وهي ظاهرة لازمها وعي من مفكرين ومنظرين وطنيّين برزت بشكل قوي طيلة عهد الاستعمار ومنذ الوهلة الأولى في فجر التحرر الوطني؛ فقد تبني قضية المواطنة والهوية والحفاظ على تراث الأمة العربية شخصيات كثيرة كان لديها دراية بأهمية ذلك وربطها بالأمن القومي في مستقبل هو يومنا الحالي. وانطلاقا من ذلك تتناول الدراسة قضية المواطنة والهوية والأمن القومي والمخاطر التي ساهمت في تفكيكها وطالت منها فيما بعد ثورات الربيع العربي.

ثانياً:ـ إشكالية الدراسة"Problem Statement": تتمحور الدراسة حول بحث مخاطر العولمة وشبكات التواصل الاجتماعي على المواطنة والهويّة والأمن القومي في ليبيا فيما بعد ثورات الربيع العربي وتحليله، وذلك في خضم التطور المتسارع، والمطرد الذي انتاب بنية المواطنة والهوية والأمن القومي، وفرض جملة جديدة من التحديات والتهديدات التي أضحت تواجه الدولة الليبية، ومن ثم تركز الدراسة – بشكل أساسي – على تحليل تأثير أهم التغيرات التي فرضتها العولمة وشبكات التواصل الاجتماعي، وتحديداً، انتشار تكنولوجيا المعلومات و مخاطرها على الأمن القومي والمواطنة والهوية، وذلك من خلال دراسة التهديدات التي فرضها الواقع الجديد والفرص التي يحملها هذا الواقع لدعم المواطنة والهوية والأمن القومي.

[1] - بكري خليل ، **الوعي الذاتي وهوية السودان الثقافية**،(القاهرة، مكتبة مدبولي، 2008م) ، ص ص 59- 61.

انطلاقا من ذلك تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:ـ

– ما المواطنة والهوية وما مدى تأثيرها في المشاكل الداخلية وإشكالية تحقيق الهوية؟

– ما التهديدات التي اسهمت بها العولمة على المواطنية والهوية و الأمن القومي؟

– ما مستقبل المواطنة والهوية والأمن القومي في ظل تطور وازدياد شبكات التواصل الاجتماعي والتطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات واتساع نطاق التهديدات الناتجة عنها وحدتها؟

– كيف ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في تدشين جل جديد من الحروب؟

ثالثاً:ـ فرضية الدراسة: أثرت وسائل التواصل الاجتماعي والعولمة على الهوية والمواطنة والأمن القومي سلباً فيما بعد ثورات الربيع العربي في ليبيا؛ ضيقاً واتساعاً في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

رابعاً:ـ أهمية الدراسة:

بعد تناول مشكلة الدراسة وما تفّرع عنها من تساؤلات فرعية ، وفرضية للدراسة، يمكن القول بأن للدراسة أهميتين، إحداهما علمية، و الأخرى عملية على النحو الآتي:–

1:ـ الأهمية العلمية:ـ تتمثل الأهمية العلمية في ندرة المادة العلمية التي تناولت تأثير العولمة وشبكات التواصل الاجتماعي في المواطنة والهوية والأمن القومي، إذ ركزت أغلب الدراسات المتعلقة بموضوع المواطنة والهوية والأمن القومي "بشكل أساسي" على انتشار السلاح عبر الحدود والفوضة و الصراعات الاقليمية...، ولم تشر في أغلبها – للبيئة الجديد التي أصبحت تحيط بالمواطنة والهوية والأمن القومي، نتيجة التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات في ظل العولمة، ومن ثم تسعى الدراسة لتقديم إسهام في هذا الصدد.

2:. الأهمية العملية:. وتركز الأهمية العملية على ضرورة إدراك ووعي القائمين على مؤسسات الأمن القومي بالبيئة الاستراتيجية الجديدة بكل ما تحمله من فرص ومخاطر؛ فإدراك الفرص يسهّل من استغلالها، كذلك يمثل إدراك التهديدات والمخاطر نصف الطريق في مواجهتها، وبالتالي تسعى الدراسة إلى إبراز جملة المخاطر التي أصبحت تحيط بالأمن القومي، تركيزاً على ليبيا التي تعني جملة التهديدات والاختراقات التي تهدّد أمنها القومي.

خامساً:ـ مناهج الدراسة: المنهج التحليلي: "The Analytical Method: تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي لقراءة الأحداث وتحليلها واستنباط مجرياتها ووضعها للوصول إلى أسبابها ومسبباتها ونتائجها واستشراف مستقبلها في ليبيا وعلى المستوى الإقليمي والدولي ،وعلى قراءة الاحداث أو المتغيرات السياسية والمتمثلة في تدخل حلف الناتو في ليبيا وانهيار النظام السياسي فيها ،ما بعد ثورات الربيع العربي كوصف للظواهر وتوضيح أسبابها ونتائجها ، ومن ثم تحليل أثر ذلك على واقع حقوق الإنسان في ليبيا بعد تدخل الناتو في البلاد. لكونه يسهم في تحليل الأحداث والظواهر المتعلقة بالمفاهيم وفرضية الدراسة.

سادساً:ـ تقسيم الدراسة: واتساقاً مع ذلك تعرض الدراسة في مبحثين: المبحث الأول : ماهية المواطنة والهوية والأمن الوطني كما يتناول المبحث الثاني: خطورة العولمة ووسائل التواصل الاجتماعي على الهوية والمواطنة، والأمن الوطني وتوضيح الأبعاد والخصائص المختلفة لهما مقارنة بما نحياه الآن على النحو الآتي:

المبحث الأول: جدلية الهوية والمواطنة والأمن القومي.

أولاً:ـ المواطنة: هي اصطلاح قديم وجديد في ذات الوقت ، فمعناها يأتي من صفة المواطن ، فالمواطن هو عضو في الجماعة الوطنية ، وفرد من أفراد الشعب الذي ينتمي إلى وطن من الأوطان ،ولذلك فإن المفهوم القريب في أذهاننا للمواطنة ،هو الجمع بين "المواطن " و"الوطني"، أي بتعبير أخر "المواطن الوطني" ،وليس مجرد المواطن ،لأن المواطنة هي الانتماء إلى الوطن ،واكتساب صفة المواطن ،والتشبع بقيم الوطن والتشبث بمقدساته"[1] ".كما تعد المواطنة أنتماء للوطن ، ولكنها في ذات الوقت تضيف للانتماء كقيمة، أنها تعني ارتباطا لا يأخذ بُعده من المصلحة ، و لو أنها من مستلزماته ، وإنما يأخذ بعد من الترابط المبدئي والروحي وكذلك الكيانى ، فهي لها معنى أكثر من الانتماء ،و الانصهار في الوطن، وبالتالي ليكون وطنا فهو في حاجة إلى مواطن ،والمواطن ليكون كذلك في حاجة إلى الوطن، وحاجة المواطن إلي الوطن لا تقل عن حاجة الوطن إلي المواطن ،فعطاء الوطن المادي في حاجة إلي مواطن ،فالنخلة المثمرة أو التي تأتي بالظل من عطاء أرض الوطن ، ولكن المواطن هو الذي يمنحها القدرة . بعد طاقة الوطن على أن تعط . وأول هذه الواجبات تموين الدولة بالمال بتأدية الضرائب إليها حماية أرض الوطن ببذل الأنفس والدماء إذا تعرضت للخطر .وأول هذه الحقوق أن يرد البؤس عن الشعب ما وجدت الدولة سبيلا إلى رد البؤس عن الشعب، وهذه هي جدلية العلاقة بينهما"[2]". وفهم المعني الدقيق للمواطنة يفرض علينا تفكيكها كمفهوم إلى شقَّيها :المواطن والوطن، ثم تفكيك الوطن إلى أرض وجماعة ونظم ودولة ، ولأن المواطنة قد صارت مفهوما مرتبطا بالفرد ومقترنا بالحياة العامة في بعدها الاجتماعي اليومي فإن هذاَ مثَّل في نظر البعض تحولا نوعياً في مفهوم المواطنة وليس محض إضافة بُعد ثقافي أو اجتماعي للمفهوم"[3] ".والمواطنة الحقة لا تكتسب بالوراثة ،ولكنها تكتسب بالتربية والتعليم والتكوين والتأهيل وبالتنشئة في الأسرة ، وفي المدرسة ومع الرفاق في الشارع ،وكذلك من خلال وسائل الإعلام وهذه مسؤولية يشترك فيها الجميع من يعمل في هذه الميادين ، وإن كانت تقع المسؤولية أولاً وأخيراً على عاتق العاملين في المجال التربوي ، والتعليم"[4]".

التطور التاريخي للمواطنة: لقد كان مفهوم المواطنة حاضراً دوماً في أذهان رواد الفكر السياسي ،فترجع جذور مفهوم المواطنة للغة اليونانية ، حيث كانت كلمة" polities" التي تعني مواطن نسبة إلى سكان مدينة أثينا polis ، ومنها اشتق لفظ "politicus" اللاتيني أي المواطن أو الدولة، و"politic" أي الشأن العام ، وكذلك نجد لفظ "Civis" في اللغة اللاتينية الذي يعني مواطن أيضاً" ". ونقلاً عن تلك الألفاظ اشتقت مفاهيم الوطن والمواطن والسياسة والتمدن بمعنى التعامل بخصال أهل الحضر والانشغال بقضايا الحقوق والواجبات .واقتصرت المواطنة في دولة المدينة على عدد محدود من المواطنين ....إلخ.، كما استخدم اليونانيون مفهوم المواطنة للتعبير عن الرابطة السياسية التي تدّعمها المؤسسات النيابية ، وأجهزة صنع القرار وتحقيق العدالة .ويتّضح الجدل حول المفهوم و ارتباطه بالقيم السياسية في مداولات "سقراط"

---

[1] ـ رشيد عمارة ياس الزيدي، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 14، ربيع 2007،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2007م)، ص 10-11.

[2] ـ طه حسين، اعداد، إبراهيم عبدالعزيز، **الديمقراطية**، (القاهرة، مكتبة الأسرة، 2013م)، ص ص105.

[3] ـ رشيد عمارة ياس الزيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

[4] ـ أبو بكر القادري، الوطن والمواطنة وأفلق التنمية البشرية ،**في ندوة لجنة القيم الروحية والفكرية ،الوطن والمواطنة وأفاق التنمية البشرية** ،(الرباط ،مطبوعات أكاديمية ،6-7يونيه 2006م) ،ص27.

حول مدلول المواطنة وارتباط التمدن بدولة المدينة في كتاب الجمهورية لأفلاطون ، وكذلك بالربط بين مفهوم المواطنة والدساتير في فكر" أرسطو" وشرحه لخارطة القضايا المتعلقة بالمواطنة من الناحية الفلسفية والمكانية ، وإشكاليات المواطنة والممارسة السياسية لحقوقها"[1]".

ثانياً: الهوية "Identity": مصطلح منسوب إلى هو، ويعني حقيقة الشيء أو الشخص التي تميزه عن غيره[2]، ويعتقد **برتران بادي:** بأن الهوية هي استراتيجية، فكل فرد مدعو إلى أن يجد ذاته وبالتالي فكل فرد منتج للهوية، كما أن الهوية هي "حقيقة الشيء أو الشخص التي تميزه عن غيره" فهو يشترك في المعنى مع مصطلح الذاتية والشخصية، ويتناقض مع مصطلح الغيرية، كما أن الهوية لا تعني الثبات والتقوقع على الذات، بل إنها تفتح إمكانيات التغيير، ولذلك لا بد من تطورها كضرورة لبروز هوية ديناميكية قائمة على استمرارية الذات وقابليتها للتحول والتجدد واحترام الآخر[3]. فإذا كان مصطلح الشخصية يدل على معنيين متلازمين، الأول الوحدة أي الاشتراك، أي جماع الشخص، الشخص كله بكل مكوناته الفيزيولوجية والعقلية والاجتماعية، والثاني التفرد أي ما يميز شخصاً عن آخر وبذلك يقول الجرجاني في كتاب التعريفات "الحقيقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق*. إننا سواء خلونا إلى أنفسنا، أو تحدثنا مع الآخرين، نفكر؟ بل إننا في حوار دائم مع فكرنا وفكر الآخرين، وهذا الحوار هو القاعدة الراسخة التي تؤكد ثبوت "انانا" من جهة، وعدم تعرضها لعالم التغير والصيرورة الذي نحن فيه من جهة أخرى. **قال ديكارت:** "ما دمت أقنع نفسي بأي أمر فأنا موجود حتماً"[4]*. ففي المجال الثقافي، يتصدر جدل الهوية باقي القضايا الأخرى، لأنه قد أحيط بطبقة متراكمة من أنماط من الوعي الملتبس الذي يعيق شفافية رؤية الهوية الوطنية بعد أن تم تأويلها باستمرار بعيداً عن أصولها الواقعية، وصورت وكأنها حلبة ملحمية تتصارع فيها الهويات الثقافية الإثنيات والجهويات، وهي بريئة من هذه المماحكات التي جسمتها بعض النخب والتي استسهلت الوقوف عند الجوانب الرمزية التي تعكسها ظروف التنوع، دون أن تحفل كثيراً بالعوامل السياسية والاقتصادية والتنموية وعجز الدولة الوطنية في إدارة عجلة التقدم والديمقراطية وتطوير البلاد[5]. غير أن كل هذه المكونات الوجودية لا تجد مظلتها وبوتقة تفاعلها وتنامي خصائصها باتجاه المستقبلٍ، إلا ضمن وعي الهوية في إطارها التنويري الذي لا يتشكل إلا بتأسيس نظام ديمقراطي يجد فيه الجميع متّسعاً للتعبير عن

---

[1] ـ هبه رءوف عزت، هبة رءوف عزت ، المواطنة "دراسة لتطور المفهوم في الفكر الليبرالي"، **رسالة دكتوراه غير منشوره**: مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة،(القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2007م)، ص6.

([2]) صبري محمد خليل، الهوية السودانية وجدلية الوحدة والتعدد، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008م)، ص103.

([3]) محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية "من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، **2008م**)، ص311.

* ـ وبالتالي فإن معنى مصطلح الهوية أو الشخصية الحضارية مقصور على المعنى الأول، أي مكونات وحدة الشخصية المتجانسة بين كل الأفراد الذين ينتمون إلى مصدر حضاري واحد، ولا يتجاوزه إلى المعنى الثاني، أي التفرد بما هو بناء مكتسب على هيكلها الأساسي من مصادر بيولوجية وفيزيولوجية وفكرية واقتصادية وزوجية... الخ. وهو الذي يشكل الهوية الحضارية للشخصية. أنظر: عصمت سيف الدولة، **عن العروبة والإسلام، "سلسلة الثقافة القومية"**،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص362.

([4])Jotin Cottingham, Descartes, (**Cambridge University. Press, 1992**). P:140.

* ـ لنستبدل هنا كلمة موجود، بكلمة مستمرين الوجود فنجد أن هناك فكراً متجلياً باستمرار في كل هذا الكون "الوجود". ونحن على اتصال به بشكل مستمر غير منقطع، في كل حالات اليقظة والنوم وأحلام اليقظة. للمزيد أنظر: هاني يحيى نصري، **الفكر والوعي بين الجهل والوهم والجمال والحرية**،(القاهرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص44.

([5])David Miller, **Fellow in social and political theory,** Nuffield College. Oxford citizen ship and national identity. Black well, London, 2000, pp: 63 – 640.

ذواتهم وإشباع حاجاتهم وتحقيق إنسانيتهم على قواعد المواطنة والتوزيع العادل للثروة وربط الديمقراطية بالتكافؤ السياسي والعدالة الاجتماعية لكي تترسخ خيارات الإرادة العامّة على أرضية مستقرة[1].وهذا الفهم للهوية لا يحظى باتفاق الجميع، فهناك من يرى في الهوية انسجاماً مع محتواها اللغوي. فهي تنطلق من الهوى الذي ينطق بالشعور في الإرادة الجماعية التي تبث الحياة في الأفراد والمجموعات. لذلك نرى وجود طوائف لغوية ودينية وثقافية ومهنية مختلفة، لكنها تؤكد أصالتها وتضامنها الداخلي. ويبدو أن هذا التباين نابع من البعد المزدوج للهوية، ما بين المكوّن الفردي والمكان الجماعي، فالنظر إلى الهوية من خلال بعدها الفردي يقود إلى القول بوجود كائن مطلق غير متغير في الزمان مع ما يعيّنه الموقف من ملابسات، أما في حالة النظر إليها من جهة دلالتها الاجتماعية فإن الإشكال يصبح على درجة أعقد، فمن المستحيل أن يكون أفراد مجموعة ما متماثلين كليا ويتوفرون على الهوية نفسها... إلخ ،إن الهوية التي نحن بحاجة إليها هي التعالي عن الطبقية والأخذ بالانفتاح والحركة لكي لا نقع في الانغلاق واستبعاد الآخر، لتفادي التعصب والعنصرية، إذ ستكون النتيجة في كلتا الحالتين هي التقهقر والتطرف اجتماعيا وفكريا. وتأسيسا على ما تقدم أضحى هناك مفهومان للهويّة"[2]. أحدهما (استبعادي) بمعني الاختلاف عن الآخر بهدف الابتعاد عنه أو استبعاده، وهو يمثل هوية استبدادية، تعني بتكريس مفهوم التفوق سواء أكان عراقيا أم دينيا، كما أنها لا تقبل الآخر بقدر ما تبحث عن تصنيف له بهدف تحجيمه أو تهميشه، وهي أفكار تسبغ القداسة على الإنسان الغربي وعلى تاريخه وحضارته، وتنزع عن الآخر قدسيته وحضارته"[3]. أما المفهوم الثاني: للهوية : فهو مفهوم الهوية التواصلية التي يمكن أن نفهمها من خلال فكرة التعارف التي أمدّنا الله بها بقوله تعالي: **(إنا خلقناكم من ذكر وأنثي وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم)**"[4]. وخلاصة ذلك أن الهوية تساعد على تنمية قيم ومعتقدات مشتركة بين المواطنين وكذلك الإحساس بالتّضامن والمصير المشترك وتساعدهم في تحديد ذاتهم بالتالي يمكن القول أنها جزء من المواطنة . وقد تعرض تأثير العولمة وشبكات التواصل على المواطن والهويات الذاتية لكثير من الجماعات والقوميات ، خاصة أنها قد حملت كثيراً من الرؤى والتصورات التي قُدمت للعالم كي تُتبع قسراً ، حيث رصد هذه العلاقة كثير من باحثي السياسة و نبهوا إلى خطورتها بأنها أداة للتفكيك بقدر ما تنسُق وتساوي في الدمج . أما بالنسبة للمجتمع المدني الذي يستقطب الأفراد للانخراط في الجمعيات والتنظيمات المختلفة على أساس تطوعي واستقلالية عن الدولة وفي إطار قوانين متعلقة بالجمعيات المدنيّة. واختلفت تسمياتها من مجتمع إلى آخر والمسؤولية والتضحية والتضامن والوطنية والطواعية والالتزام بالمصلحة العليا والافتخار بالوطن والولاء له عبر خدمته والترقي بحاجاته إلى آفاق تحقيقها. كلّها قيم النبل والبذل، والتربية في مختلف مؤسسات التكوين والتنشئة إلى احتضانها وغرسها في سلوكيات البيت ،والأسرة ،والمدرسة ،والمجتمع وبرامج التكوين والتعليم والتأهيل عبر القنوات الرسمية المعتمدة في المجتمع في ليبيا بعد 17 فبراير 2011م، بحسب أدوارها في إمداد الأجيال بقيم المواطنة .

([1])Vision of New Sudan, **Questions of unity and identity** (ed. Kmeir) Cairo 1996, p: 215.

(3) رشيد عمارة ياس الزيدي، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 14، ربيع 2007،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2007م)، ص 10-11.

(4) **المرجع السابق** ، ص 12.

([4]) القرآن الكريم "**سورة الحجرات**"، الآية 13.

أزمة الهوية:- يمكن لأزمة الهوية أن تحدث على المستويين، الشخصي والاجتماعي. **على المستوى الشخصي:** تنشأ الأزمة عندما تحين لحظة إحداث التوافق بين التماهيات الطفولية وبين تعريف جديد وعاجل للذّات، وأدوار مختارة لا يمكن النكوص عنها. يضاف إلى ذلك أن الهوية الشخصية تقوم على جهد يستمر كل الحياة، كما يقول اريكسون، والفشل في تحقيقها يسبب أزمة ربما تكون لها نتائج مدمرة على الأفراد. **أما على المستوى الاجتماعي:** فتنشأ الأزمة عندما يفشل الناس، وهم يصنعون هوياتهم، في العثور على نموذج يناسبهم تمامًا، أو عندما "لا يحبون الهوية التي اختاروها أو اجبروا على تبنيها"، ولأن الهويات الاجتماعية يتم تكوينها عادة "من التشكيلة المتاحة من التصنيفات الاجتماعية. كذلك يمكن أن تحدث الأزمة عندما يسود الغموض نظرة الناس إلى هويتهم، أو يفتقرون إلى هوية واضحه. وفى حالة أخرى يمكن أن تنشأ أزمة الهوية عندما يكون هناك تناقض بين هوية الشخص ونظرة الآخرين إلى الهوية ذاتها. وأخيرًا يمكن أن توجد أزمة الهوية إذا كان مركز الهوية، أي الجهة التي تملك صلاحيات إصباغ الشرعية، لا تعترف بادعاءات الهامش"[1]".

جدلية العلاقة بين المواطنية والهوية: يجب على الدولة أن تحمي خصوصياتها بإرادتها الوطنية ، وعلى المجتمع أن يحافظ على هويته وكيانه الوطني ، كي لا يتأثر مفهوم الوطن والمواطنة ، والوطنية ، بالمؤثرات السلبية المشوهة للهوية الثقافية والحضارية ، ومن هنا يأتي دور المؤسسات المختلفة وفي مقدمتها الدولة والمجتمع ،والحكومة، والأحزاب السياسية، والمنظمات، والهيئات، والجمعيات الأهلية ، وهذا دور شديد الحيوية ،بالغ التأثير في حماية الشخصية الوطنية من المخاطر التي تواجهها"[2] ". ففي المجال الثقافي، يتصدر جدل الهوية باقي القضايا الأخرى، لأنه قد أحيط بطبقة متراكمة من أنماط من الوعي الملتبس الذي يعيق شفافية رؤية الهوية الوطنية بعد أن تم تأويلها باستمرار بعيداً عن أصولها الواقعية، وصوّرت وكأنها حلبة ملحمية تتصارع فيها الهويات الثقافية الإثنيات والجهويات، وهي بريئة من هذه المماحكات التي جسمتها بعض النخب والتي استسهلت الوقوف عند الجوانب الرمزية التي تعكسها ظروف التنوع، دون أن تحفل كثيراً بالعوامل السياسية والاقتصادية والتنموية وعجز الدولة الوطنية في إدارة عجلة التقدم والديمقراطية وتطوير البلاد"[3]". غير أن كل هذه المكونات الوجودية لا تجد مظلتها وبوتقة تفاعلها وتنامي خصائصها باتجاه المستقبل إلا ضمن وعي الهوية في إطارها التنويري الذي لا يتشكل إلا بتأسيس نظام ديمقراطي يجد فيه الجميع متسعاً للتعبير عن ذواتهم وإشباع حاجاتهم، وتحقيق إنسانيتهم على قواعد المواطنة والتوزيع العادل للثروة على أرضية مستقرة"[4]". ويعني مفهوم المواطنة في مضمنها تمتع الفرد بحقوق وواجبات وقدرته على ممارستها في منطقة جغرافية معينة، ولها حدود محدّدة تُعرف في الوقت الحاضر بالدولة القومية الحديثة ، تستند إلى حكم القانون ،وفي دولة المواطنة جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات ، لا تمييز بينهم بسبب اللون، أو العرق، أو النوع، أو الدين" [5]".* وخلاصة ذلك أن المواطنة هي مدي إدماج الأقليات في النسيج المجتمعي لدولة ما ، وهي من أعقد القضايا ،بالتالي يتحقق انتماء المواطنين جميعًا

---

[1] ـ رشيد عمارة ياس الزيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

[2] ـ **المرجع السابق** ،ص36.

[3]- David Miller, Fellow in Social and Political Theory, Nuffield College. **Oxford Citizen Ship and National Identity.**(Black well, London, 2000), pp.: 63 – 64

[4] - Vision of New Sudan, **Questions of unity and identity** (ed. Kmeir) Cairo 1996, p: 215.

[5] ـ سامح فوزي ،**المواطنة** ،(القاهرة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، 2007م)، ص6-7.

للوطن وولاؤهم ومواطنة كل منهم للآخر بفضل المشاركة في اتخاذ القرارات ، وكلما زادت مساحة المشاركة السياسية وتوسعت دائرة الديمقراطية ، يتم قبول الأقليات وليس هذا فقط بل ودمجها في المجتمع وهذا ما يجب العمل عليه في ليبيا لترسيخ الهوية والمواطنة فيما بعد ثورات الربيع العربي وتشتت المواطنة والهوية في ليبيا سبب الانقسام السياسي في البلاد.

ثالثاً: الأمن القومي" National Security":الأمن القومي مفهوم جدلي وخلافي؛ إذ يختلف باختلاف النظريات، والأيديولوجيات ،والمدارس الفكرية ، كما يختلف تعريفه بحسب مراحل التطور التاريخي ، بالتالي يتم تحميل المفهوم بمعانٍ جديدة في كل مرحلة"[1]". ويتألف مصطلح "الأمن القومي" من عنصرين :عنصر الأمن ، وهو" في اللغة" نقيض الخوف ،أما الشق الثاني لهذا المفهوم فهو "القومي"، ويعني الدولة بعناصرها الثالثة الأرض، والسلطة، والشعب.. إلخ. من أكثر تعريفات الأمن وأكثرها تداولا، تعريف" **باري بوزان Berry Posen** "أحد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية، وهو يعّرف الأمن بأنه "العمل على التحرر من التهديد "، وفي سياق النظام الدولي فهو" قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضدّ قوى التغيير التي تعتبرها معادية ، والأمن يمكن فقط أن يكون نسبيًا ولا يمكن أن يكون مطلقا . لكن الأستاذ الجامعي، الفرنسي "داريو باتيستيلا" **Daryou Batistile**"، يرى في تعريف بوزان تبسيطا لمعنى تعريف "أرنولد ولفرز **Arnold Wolfers**" لعام 1952م؛ الذي نال نوعا من الإجماع بين الدارسين، وهو يري أن" الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضدّ القيم المركزية، وبمعني ذاتي، فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محور هجوم "، وهي تتمثل في : بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاء الاقتصادي، الهويّة الثقافية، الحريّات الأساسية... وللأمن مفهوم مزدوج، حيث لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، بل يعني أيضا وسيلة لإرغامه وجعله محدودا . وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادّة للتحكم فيه، أو تحييده واحتوائه .وقد تبنت بعض الدراسات نظرة أوسع للأمن تشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية لا سيما تلك التي تتناول دول العالم الثالث، التي أظهرت أهمية العوامل السياسية في المسألة الأمنية والاختلافات بين الدول المتقدمة والنامية، إذ إن التهديدات للأمن الأخيرة تأتي أساسا من المناطق المحيطة بها، إن لم تأت من داخل الدولة ذاتها، وهذا نتيجة لضعف البنى الدولية والعجز في شرعية الأنظمة، مما يتسبب في مشاكل أمن داخلية للدولة؛ والتي غالبا ما تقود إلي صراعات مع الجوار"[2]". **خصائص الأمن القومي:** يتميز الأمن القومي بعدة سمات وهي الخصائص المميزة لمفهومه وتتمثل تلك الخصائص في :

1. الأمن القومي ذو مفهوم استراتيجي يتكون من جانبين: أ- أحدهما موضوعي مادّي يمكن تحديد مكوناته وعناصره بدقة والتعبير عنه كميًا، لذلك فهذا الجانب يمكن حسابه وتقديره بسهولة كما يمكن إجراء مقارنة بينه وبين نظيره لدى الدول والمجتمعات الأخرى....إلخ ب - الثاني فمعنوي ويخصّ معنويات المجتمع ومدى ارتباطه بالنظام السياسي القائم، فهو

[1]- David S Alberts g Daniel S Papp . **Information Age Anthology; National Security Implications of the Information Age ,** Library of Congress Cataloging –in-Publication Data, Volume ll, August 2000. P6.

[2] -عبدالمنعم المشاط ، أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي، **مجلة العلوم الإجتماعية**، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث والرابع، خريف- شتاء، 1993م)، 86.

غير ملموس يصعب التعبير عنه كميًّا بدقة، ويستعاض عن الحساب الدقيق بالتقدير لما ينتج عنه من آثار، أي تقدير قوة وقدرة غير الملموس بما يحدثه من آثار ونتائج ملموسة .

2 . الأمن القومي حقيقة نسبية : برهن التاريخ دوما على أن الأمن المطلق يعني ضمنا تهديدا من الآخرين، فتحقيق ذلك الأمن يستلزم السيطرة التامة على العالم ومقدراته، لذلك تسعى الدول عادة لتحقيق هامش مناسب من الأمن يكفل لها أمنا وطنيا بدرجة معقولة. تلك الحقيقة النسبية للأمن تؤكد ضرورة أن يوضع في الاعتبار عند تخطيط أهداف الأمن الوطني ووسائل تحقيقها وأمن ما جاورها من دول، وأمن الإقليم الذي تنتمي إليه من دون أن تدخل في سباق أمني لزيادة هامش أمنها؛ وهو ما يدفع غيرها إلى محاولة زيادة هامشه الأمني كذلك ليصل إلى درجة محسوبة من التوازن وهو ما يخل في النهاية بأمن المنطقة أو أمن أي من الدوائر الأمنية التي تهم الدولة، ويؤدي ذلك إما إلى الصدام أو تنازل أحدهما عن جزء من هامشه الأمني. ويقابل ذلك في مفهوم الأمن القومي ما يسّميه السياسيون الوجه السلبي لسياسة حسن الجوار"[1]"، ويعد أحد تقاليد السياسة الدولية القديمة، حيث تفرض علاقة الجوار حسن النية في التعامل وهذه العلاقة هي أساس سياسة التجمعات المرتبطة بسياسة المساندة الإقليمية العصرية. إن التوسع في مفهوم الأمن القومي لا يصح إلا عندما يكون تعبيرا عن إرادة مسيطرة يمكن فرضها، فالدول الكبرى لا تجرؤ على توسيع مفاهيمها الأمنية إلا في مواجهة الدول الصغرى أو الأضعف، بينما تلتزم الاعتدال في مفهومها وتتجانس لغة الخطابة السياسية فيها مع التقليد السياسي، ويصبح منطقها طبيعيا عندما تجابه قوة متوازنة معها. وهنا تبرز أهمية المحافظة على فاعلية مبدأ السيادة وعلى الدولة نفسها باعتبارها الوحدة الأساس في بنيان النظام الدولي"[2]".

المبحث الثاني: العولمة ووسائل التواصل الاجتماعي ومخاطرهما.

أولاً: مخاطر العولمة على المواطنة والهوية والأمن القومي: تعد حالة من الانتشار والاتصال الكوني لظواهر متعدّدة سياسية واقتصادية واجتماعية ، أحاديّة الاتجاه يتجه من الغرب نحو الشرق ، وكذلك من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة ، ألقت بظلالها على قضيّة الهجرة ولم تتحكم في طرق معالجتها مع انتشارها وطغيانها و دورها في المجتمعات ، فالإعلام . في ظل العولمة كسلاح يستخدم بصورة مغايرة من أطراف المعادلة احتراماً لحرية التعبير أسهمت الطفرة الكبيرة في وسائل الإعلام والاتصالات في خلق حوافز وعوامل جذب للهجرة بشكل كبير، فحين تكون المفارقة كبيرة بين الواقع الذي يعيشه المهاجر الإفريقي في بلده وبين ما يراه على وسائل الإعلام من أشكال الرفاهة الاقتصادية في دول الغربية المتقدمة ، أو حتى دول العالم النامية التي بلغت درجة أفضل من النمو الاقتصادي"[3]". ويتحول حلم الهجرة لديه إلى همَّة، وبرنامج من أجل المستقبل، يستحق تكبد المشاق وركوب المخاطر. وبالتالي مغادرة بلادهم بحثاً عن تلك الجنة التي يشاهدونها في وسائل الإعلام، فيندفعون في رحلات تنتهي معظمها إما بالموت غرقاً، أو الوقوع في أيدي البوليس الايطالي الذي ينتظرهم في حوض البحر المتوسط، ولا يعط لهم المجال في لمس أرض الفردوس المفقود التي شاهدوها في

[1] ـ أحمد على فتح الله ، المتغيرات السياسية في دول الجوار الأفريقي وتأثيراتها على الأمن الوطني المصري منذ انتهاء الحرب الباردة ، **رسالة ماجستير غير منشور مقدمة: لقسم السياسة**،(القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، 2014م) ، ص 47-48.

[2] ـ مصطفي عبد الله خشيم ، المفهوم الأوروبي للأمن والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط ، **مجلة دراسات** ، (طرابلس ، ليبيا ، 2005م) ،ص 46-47 .

[3] ـ للمزيد أنظر :أحمد جعفر أبل الكندري ، العولمة وأثرها في نمو الاتجاهات الراديكالية لدى الشباب ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، العدد3، المجلد36،(الكويت ،جامعة الكويت ،2008م)،ص 140-187.

القنوات الفضائية" [1]".كما أسهم "الإنترنت" بعداً جديداً في ترويج فكرة الهجرة غير الشرعية، خصوصاً من خلال مواقع التواصل الاجتماعي (توتير، و فيس بوك). وهذا ما أكدّه الخبراء المشاركون في المؤتمر الذي انعقد في شهر مايو 2010م في مدينة" لاهاي" حول الهجرة غير الشرعية ؛ إنّ الشباب في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط يعتمدون بشكل متزايد على تقنيات الإعلام الحديث، وخصوصاً شبكات التواصل الاجتماعي، للتواصل مع نظرائهم الأوروبيين ،وغيرهما ، بحثاً عن فرص الهجرة، وفي محاولة منهم لتخطي الحواجز والتشريعات القانونية والأمنية المختلفة بين دول شمال و جنوب المتوسط ، وأشاروا إلى أن الدوافع النفسية والثقافية لدى الشباب للهجرة تزداد أهمية بسبب الدور الكبير الذي تؤديه وسائل الإعلام الحديثة وتحديداً الدور البارز للإنترنت..." [2]". ففي ظل هذه الأوضاع وعدم الاستقرار فإنّ مستقبل الدولة، وضعف السيطرة على الحدود سواء كان ذلك الخطر من دول جنوب الصحراء، أو دول المغرب العربي، أو إلى شرق البلاد وتحديداً مصر، حيث ظل ازدياد واستمرار تهريب السلع والمخدرات، ونشاط تجارة السلاح، وكذلك العمليات الانتحارية التي تنتقل إلى دول الجوار الجغرافي فهي دولة لا مركزية هشة منزوعة السيطرة على إقليمها، وفي غياب عدم التعاون الإقليمي والدولي لمساعدتها لتحجيم دور تلك الظواهر؛ فانتشار الجريمة المنظّمة والهجرة غير الشرعية، بسبب استغلال مافيا الاتجار بالبشر لهؤلاء الوافدين الضعفاء المحتاجين لتروّج تجارة المخدرات، وتهريب السلاح وهو الأكثر أهمية، يفوق ذلك قدرة الأنظمة السياسية والدولة الليبية على بناء أمن قومي وبيئة ديمقراطية تحد من تلك الظواهر أو تقضي عليها"[3]". كذلك كان ولازال للهجرة غير الشرعية بطبيعة الحال، آثاراً وأخطاراً كبيرة في مختلف الجوانب (الأمني، والاقتصادي، والاجتماعي)، فلم يَعدْ سراً يخفى على الإطلاق أنّ هناك محاولات مستمرة ومدروسة طول السنوات الماضية، وحتى الآن من بعض القوى الإقليمية تساندها القوى الدولية لزعزعة الاستقرار في ليبيا والمنطقة العربية، وخلق مناخ يسوده التوتر، والاحتقان ويشجّع على إثارة القلاقل والاضطراب، واللعب على أوتار الخلافات الداخلية في البلاد سواء كانت جهوية، أو قبلية، أو عرقية وغيرها، وليس ذلك فقط بل وتصعيدها والعمل على تحويلها إلى صراعات ملتهبة ومستمرة تهدّد البلاد وأمنها القومي وسيادتها"[4]".

ثانياً: الإخطار المباشر لوسائل التواصل الاجتماعي على الأمن القومي: لقد ثار جدل حول درجة التهديد الذي تمثله شبكات التواصل الاجتماعي على الأمن القومي، حيث يؤكد البعض أنها تشكل مصدر تهديد صريح للأمن القومي"، ويرى آخرون العكس. ولعلّ هذا الجدل يبدو مبرراً في إطار الدور الذي لعبته مواقع التواصل الاجتماعي في الثورات والانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية ، والتي أدّت إلى إسقاط عدد من الأنظمة في تلك البلدان ومن بينها ليبيا، الأمر الذي يدفع إلى إعادة التفكير في مدى ما تمثله من خطورة على الأمن القومي الليبي والعربي في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها ليبيا ،لا سيما مع استعانة الجماعات الإرهابية – وبشكل واضح–بشبكات التواصل الاجتماعي كأداة للانتشار وحشد المؤيّدين والتأثير على الرأي العام، حيث يوجد أكثر من (5800) موقع على شبكة الإنترنت تروّج للفكر

[1] ـ يوسف محمد الصواني ،**ليبيا المعاصرة "قضايا وتحديات**،(طرابلس ،المركز العالمي،2006م) ، ص 73.
[2] ـ لمزيد أنظر : خالد شوكت ، رئيس المنتدى العربي ، **مؤتمر الهجرة غير الشرعية** ، (لاهاي ،هولندا ، 2010م).
[3] ـ خالد حنفي على، جماعات العنف الليبية والترانزيت الجهادي، **مجلة السياسية الدولية**، العدد198، أكتوبر 2014م،(القاهرة، مركز الأهرام، 2014م)، ص 107.
[4] ـ عمر سمير، تأثيرات متبادلة: ليبيا ودول جوارها بين الفوضة والاستقرار، **مجلة العالم المعاصر**، العدد الأول، يوليو2015م، (القاهرة، مركز الحوار للدراسات السياسية والاعلامية، 2015م)، ص202.

الإرهابي، كما يوجد حوالي (900)موقع جديد تظهر كل عام وأنها في تزايد مستمر، ولا يمكن اقتفاء أثر معظم المواقع ؛ فالمنصّات التي تديرها تلك الجماعات غالباً ما تغيّر عناوينها لتجنّب اقتفاء أثرها، وتظهر في مكان آخر بمجرد اختراقها؛ فالتصدّي للجماعات الإرهابية لم تعد على الأرض فقط، بل على مستوى الإعلام والاتصال الافتراضيين"[1]. وتتّضح خطورتها في أنها:

1. **أداء في نشر الإرهاب:** أدّت التطورات التكنولوجية التي شهدتها وسائل الإتصال إلى دخول الإرهاب في حقبة جديدة ،حيث ساهم هذا التطور في إعادة النظر في مفهوم الإرهاب وإشكاله ومقوماته ،فقد تبين أن نمط الإرهاب الحالي لم يعد يأخذ شكل الإرهاب التقليدي الذي يتكون من تنظيم وهيكل متمركز في مناطق محددة ، والذي يمكن القضاء عليه ، أو استهدافه ، ولكن بسبب تطور وسائل الاتصال وما صاحبها من تطور في هذه الشبكات ،أصبحت التنظيمات الإرهابية عابرة للأوطان ..إلخ"[2]. ومن خلال تلك الوسائل تغلّل تنظيم الدولة الإسلامية معلناً وجوده في مدينة درنة الساحلية في أكتوبر 2014م. وعلى الرغم من طرد الميليشيات المحلية للمقاتلين من درنة بسبب أسلوب حكم داعش الوحشي، أعاد التنظيم تنظيم صفوفه وسيطر على مدينة سرت في مايو 2015م، معتمداً على دعم الموالين للنظام السابق الساخطين وفقًا لبعض التقديرات، حيث سيطر(تنظيم الدولة) داعش في تلك الفترة على ما يصل إلى 180 ميلاً من الساحل الليبي بالقرب من سرت، وشكّل هذا الوجود القوي لداعش على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط خطرًا كبيرًا على ليبيا وجيرانها في شمال إفريقيا وأوروبا"[3]. كما تمّ توجيه مجنديْ داعش الجدد بشكل متزايد للتوجه إلى ليبيا بدلاً من العراق أو سوريا. كذلك إعلان التنظيم أنه قادر على تجنيد منشقيّن عن الفصائل الليبية المتحالفة مع القاعدة والذين يعتبرون ذلك بديلاً قابلاً للتطبيق"[4]، وفي الوقت نفسه أصبحت ليبيا ملاذًا لقادة داعش الهاربين من الحرب في سوريا والعراق، مما يجعل ليبيا بديلاً ومكان آمن لعمليات داعش. أخيرًا انضم مقاتلون أجانب من تونس، ومصر، والسودان، والجزائر إلى تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا، نظرًا لكونها وجهة أقرب من بلاد الشام ويمكن أنْ توفر أرضية تدريب لعناصر تنظيم الدولة الإسلامية لتوسيع عملياتهم في شمال أفريقيا في تلك الفترة"[5]. حيث كان التوسع الأخير لداعش في ليبيا معززاً موضوعها الدعائي الرئيسي: إنّه دائم ويتسع.

2 . أداء لبث الفتنة والشائعات: لقد ساهمت شبكات التوصل في ظهور المواطن الصحفي (الإعلامي) أو ما يعرف بالأعلام البديل ،فإن عدم توثيق الأخبار، وصعوبة التحقق من صحتها ،وسلامة مصادرها ؛قد أسهم في جعل شبكات التواصل أداة فاعلة في يد كل من يريد بث ونشر شائعةٍ ما ،في ظل صعوبة فرز الأخبار، وسيولة المعلومات، وسهولة

---

[1] ـ محمد مختار جمعه ، وأخرون، **نحو تفكيك الفكر المتطرف**، (القاهرة، مطابع الأهرام التجارية قليوب، 2016م)، ص197.

[2] ـ عادل عبد الصادق، أثر الإرهاب الإلكتروني على استخدام القوة في العلاقات الدولية، **رسالة ماجستير غير منشوره**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009م)، ص82.

[3] - **The Economist**, "The Third Front," February 6, 2016, available at ; **http://www.economist.com/news/leaders/21690030-it-time-take-action-against-islamicstate-libya-third-front**.

[4] ـ أندرو إنجل، "الحرب الأهلية الليبية: إعادة بناء البلد من الألف إلى الياء" (واشنطن: مركز واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2015م) ، متاح على :

http://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/ / الحانات: ResearchNote25_Engel4.pdf.

[5] ـ **نفس المرجع السابق.**

تداولها ،ومن ثم تصديقها والاعتقاد بصحتها، وبناء الأفكار والرؤى على أساسها .غير أن الأمر لا يقتصر على انتشار الشائعات وترويجها على مواقع التواصل الاجتماعي، بل امتداد الأمر إلى وسائل الإعلام التقليدية التي تجد في هذه الشائعات مادّة خصبة لملئ ساعات الهواء، لاسيما وأن معظمها قد اعتمد – استسهالا – على ما تنشره شبكات التواصل الاجتماعي من أخبار"[1]".

3 ـ **وسائل التواصل وحروب الجيل الرابع:** تعتبر الشائعات أداةً للحرب الحديثة، و تندرج ضمن ما يسمّى "بالجيل الرابع" من الحروب، الذي تمثل فيه الإشاعة من الأساليب المهمة لبلوغ أهداف هذه الحرب ،فإن ترويجها في قضية معينة لا يتم بشكل عشوائي ، بل إن أجهزة كبر وسيادية تابعة لبعض الدول تقوم بإدارة هذا النوع من الحروب من خلال الترويج لبعض الشائعات ،لما تتمتع به الأخيرة من تأثير شديد الخطورة على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ قد تؤثر شائعةً ما سلباً على اقتصاد الدولة، وتُسهم في إعلان إفلاسها، فصلاً عن الشائعات السياسية التي من الممكن أن تؤدي إلى اضطرابات وقلاقل داخل الدولة الواحدة ،أو بين الدول وبعضها ببعض. وقد وضَّح ذلك "أندرو مارك" (Andrew Mark) أحد الأكاديميّن ذائعي الصيت في مقالة له في العام 1975م،حول أسباب انتصار الدول الضعيفة على الدول القويّة؛ حيث فسّر سبب هزيمة أمريكا في حربها في فيتنام، مبينّا أمثلة متعددة من تاريخ صراعات كبر تنتهي بانتصار الأضعف مادّياً وتسليحيّاً. وترك سؤالا للاستراتيجيين هو: كيف تنجح الولايات المتحدّة في علاج هذه المعضلة لأنها دائماً ما ستكون الأقوى عسكرياً واقتصادياً وقد تنتهي إلى الهزيمة ؟وكانت الإجابة هي الاستثمار في الإعلام ونشر الشائعات لتمزيق الدول ،بدلا من اللجوء للرصاص والقنابل الأكثر تكلفة"[2].وهذا ما يمثله الواقع في ليبيا التي تعاني من صراع الهوية واختراق الأمن الوطني ، حيث يؤكد لنا واقع الحال ،ما تنشره مواقع التواصل الاجتماعي، ما هي إلا إحدى أدوات حروب الجيل الرابع التي تشنها بعض الجهات المعادية بغرض التأثير على الأمن الوطني بشكل خاص والقومي بشكل عام.

[1] ـ أحمد الشورى أبوزيد، هل تشكل مواقع التواصل الاجتماعي تهديداً للأمن القومي؟، **نشر حالة مصر** ، العدد الثامن عشر ،يوليو 2015م،(القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية،2015م) ،ص11.
[2] ـ **المرجع السابق**، ص 12.

الخاتمة

لقد أوضح البحث بأن تحديد المفاهيم والمصطلحات في بداية أي دراسة علمية أمراً مهمّاً لتحديد مسار البحث العلمي، فقد وضحت الورقة البحثية مفهوم الهوية والمواطنة والأمن القومي وجدلية العلاقة بينهما ،والوطنية كإحساس وشعور بحرارة الانتماء، و بالأمان والحرية والمواطنون الأحرار هم الذين تتوافر لديهم القدرة على المبادرة والرغبة في تحقيق صيانة واستقلال الوطن ؛لأنه يمثل امتداداً لحريتهم .ويمثل ذلك العلاقة بين الهوية والمواطنة والأمن الوطني ومكامن الخطورة .كما بينا خطر العولمة و وسائل التواصل الاجتماعي على الهوية والأمن القومي. فالعولمة حالة من الانتشار والاتصال الكوني ، أحادّية الاتجاه يتّجه من الغرب نحو الشرق ، وكذلك من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، ألقت بظلالها على قضيّة الهجرة ولم تتحكم في طرق معالجتها مع انتشارها وطغيانها . والأخطر منها وسائل التواصل الإجتماعي على الأمن القومي. وتناولت الورقة الجدال الذي ثار حول درجة التهديد الذي تمثله شبكات التواصل الاجتماعي على الأمن الوطني، فهي تشكل مصدر تهديد صريح للأمن القومي، فلعبت مواقع التواصل الاجتماعي في الثورات والانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية دور كبير أدّت إلى إسقاط عدد من الأنظمة. فقد وضّح كيف استعانت الجماعات الإرهابية بشبكات التواصل الاجتماعي كأداة للانتشار ونشر الإرهاب و كأداء لبث الفتنة والشائعات. ومساهمتها في حروب الجيل الرابع: التي تمثل الشائعات أداه للحرب الحديثة، و تمثل فيه الإشاعة الأسلوب المهم لبلوغ أهدف هذه الحرب، وقد وضح ذلك "أندرو مارك" (Andrew Mark) ، حول أسباب انتصار الدول الضعيفة على الدول القوية؛ مفسر سبب هزيمة أمريكا في حربها في فيتنام، مبينا أمثلة متعددة من تاريخ صراعات كبر تنتهي بانتصار الأضعف مادياً وتسليحياً. وترك سؤالا للاستراتيجيين. هو: كيف تنجح الولايات المتحدة في علاج هذه المعضلة لأنها دائماً ما ستكون الأقوى عسكرياً واقتصادياً وقد تنتهي إلى الهزيمة ؟ وكانت الإجابة هي الاستثمار في الإعلام ونشر الشائعات لتمزيق الدول، بدلا من اللجوء للرصاص والقنابل الأكثر تكلفة. وهذا ما يمثله الواقع في ليبيا التي تعاني من صراع المواطنة والهوية واختراق الأمن القومي، وواقع الحال لما تنشره مواقع التواصل الاجتماعي، ما هي إلا إحدى أدوات حروب الجيل الرابع التي تشنها بعض الجهات المعادية بغرض التأثير على الأمن الوطني بشكل خاص والقومي بشكل عام.

التوصيات والمقترحات متمثلة في:

1. توصي الدراسة صانع القرار في ليبيا بالاهتمام بمفهوم بالمواطنة ولا يكون فقط على المستوى الرسمي الضيق فقط بل على كافة المستويات لأنه مفهوم يلخص العلاقة بين الفرد والدولة والمجتمع. ويعد مفهوم للمواطنة ثابت الأركان وعميق الجذور في الغرب، يتمتع بقدرة كبيرة في دوائر الحكم، والنخب السياسية، والجمهور العام، وبالتالي لا يستخدم من الخارج في التأثير على استقرار البلاد وينعكس على الأمن القومي.
2. تقترح الدراسة على صناع القرار في ليبيا بتفعيل الهوية وغرسها، لأنها القاعدة التي تنطلق منها عملية الإصلاح السياسي، فالمواطنة تدعم الإصلاح والديمقراطية والأمن القومي.
3. كما تقترح بأن تكون النصوص الدستورية في البلاد مقرونة بأفعال وممارسات، وأن يكون هناك حضور دستوري دائم في فكر الحاكم والمحكومين، بحيث يشعر المسؤول أن الدستور سيد البلاد ولا يتجاوزه، والمواطن يشعر أن الدستور كفل

له مجموعة من الحريات والحقوق وليس من حق السلطة الاعتداء عليها وبهذا الحضور الدستوري تستقيم المواطنة والهوية.

4. أن لا يكون هناك انفصال بين الحكومة أي المعنيين بالشأن العام والشارع، وشد انتباه المواطن وجذبه للمشاركة السياسية، وذلك من خلال الخدمات الحقيقة والإنجازات المتحققة على أرض الواقع لدعم الأمن القومي للبلاد.

5. وتقترح على صانع القرار للحفاظ على الأمن القومي وضع وتنفيذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لجميع المناطق الحدودية في البلاد، بمشاركة أهلها في تلك المشروعات التنموية، وكذلك في أولوية الاستفادة منها ، مع الأخذ في الحسبان الأنماط الثقافية والبيئية للمجتمع في تلك المناطق للمحافظة على الهوية.

6. توصي صانعي القرار إصدار قانون للعدالة الانتقالية يكفل كشف الحقيقة ، والمحاسبة ، وكذلك اقترح أطر المصالحة الوطنية، وتعويض الجرحة، وأسر الضحايا، و النازحين وغيرهم .

7. تقترح على صانع القرار اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، أو أي عمل يحث على الكراهية والتمييز بسبب الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو المستوي الاجتماعي، أو الانتماء السياسي، أو الجغرافي لصدّ الاختراقات التي تحدثها العولمة و شبكات التواصل الاجتماعية .

8 . كذلك أن ينصّ الدستور على أن الوظائف العامّة حقّ لكافة المواطنين على أساس الكفاءة، ودون وساطة، أو محاباة، كما تكفل الدولة حقوقهم وحمايتهم، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي، إلا في الأحوال التي يحدّدها القانون حتى لا يؤثر ذلك على المواطنة .

9. توصي منظمات المجتمع المدني بالقيام بدوراً كبير في بناء ودعم مفهوم المواطنة والهوية، وذلك باتخاذ سياسات واضحة يشعر بها المواطن من خلال اهتمامها ودعمها لكل قطاعات المجتمع من الفرد إلى الأسرة والمرأة والطفل والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة .

10. كما توصي الحكومة للقيام بدور كبير في متابعة كافّة الحقوق والالتزامات التي يقرأها الدستور وغيرها من القوانين المتعلقة بقانون الجنسية والمخصصّات الماليّة التي تم إقرارها للمرأة المتزوجة من غير الليبي وكذلك الجنسية لأبنائها وذلك لتقوية مفهوم الهوية المواطنة للمحافظة على الأمن القومي للبلاد .

11. توكل الحكومة بمسؤولية القضاء على الفقر طبقاً لمعايير تختص بالحد الأدنى للمتطلبات الأساسية للمواطن كي لا يقع في أيدى شبكات التخريب، والاتّجار بالبشر، والسلاح .

12. تقترح الدراسة على صانع القرار توظيف الخصوصيات الوطنية الإيجابية في بناء ثقافة مشتركة تخصّ التعايش المشترك كركيزة للتقدم المجتمعي وتكريس مفهوم المواطنة والهوية للمحافظة على الأمن القومي الذي تبعثر فيما بعد 17 فبراير 2011م .

المصادر والمراجع:

(1) القرآن الكريم "سورة الحجرات"، الآية 13.

أولاً: الكتب العربية والمعربة:

(1) أساني فساسي، تعريب: (هيثم لمع)، **الصحوة الأفريقية، سلسلة دراسات أفريقية**، (طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، بدون .ت).

(2) بكري خليل ، **الوعي الذاتي وهوية السودان الثقافية**،(القاهرة، مكتبة مدبولي، 2008م).

(3) سامح فوزي، **المواطنة** ،(القاهرة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، 2007م).

(4) شوقي عطاالله الجمل، عبدالله عبدالرازق إبراهيم، **رواد التحرر الوطني**،(القاهرة، كتاب الجمهورية، مايو 2007م).

(5) طه حسين، اعداد، إبراهيم عبدالعزيز، **الديمقراطية**، (القاهرة، مكتبة الأسرة، 2013م).

(6) ظاهر جاسم، **أفريقيا ما وراء الصحراء – من الاستعمار إلي الاستقلال– دراسة تاريخية**، (القاهرة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2003م).

(7) عصمت سيف الدولة، **عن العروبة والإسلام**، "**سلسلة الثقافة القومية**"،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986م).

(8) فرانسيس دينق، ترجمة: عوض حسن، **صراع الرأي نزاع الهويات في السودان**، (الخرطوم، مركز الدراسات السودانية، 1999م).

(9) يوسف محمد الصواني، **ليبيا المعاصرة "قضايا وتحديات**،(طرابلس ،المركز العالمي،2006م).

(10)هاني يحيى نصري، **الفكر والوعي بين الجهل والوهم والجمال والحرية**،(القاهرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998م).

(11)محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية "من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008م).

(12)محمد مختار جمعه ، وأخرون، **نحو تفكيك الفكر المتطرف**، (القاهرة، مطابع الأهرام التجارية قليوب، 2016م).

ثانياً: الدوريات:

(1) أحمد جعفر أبل الكندري ، العولمة وأثرها في نمو الاتجاهات الراديكالية لدى الشباب ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، العدد3، المجلد36،(الكويت ،جامعة الكويت ،2008).

(2) رشيد عمارة ياس الزيدي، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 14، ربيع 2007م،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2007م).

(3) صبري محمد خليل، الهوية السودانية وجدلية الوحدة والتعدد، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008م).

(4) خالد حنفي على، جماعات العنف الليبية والترانزيت الجهادي، **مجلة السياسية الدولية**، العدد198، أكتوبر 2014م،(القاهرة، مركز الأهرام، 2014م).

(5) عمر سمير، تأثيرات متبادلة: ليبيا ودول جوارها بين الفوضة والاستقرار، **مجلة العالم المعاصر**، العدد الأول، يوليو2015م، (القاهرة، مركز الحوار للدراسات السياسية والاعلامية، 2015م).

(6) أحمد الشورى أبوزيد، هل تشكل مواقع التواصل الاجتماعي تهديداً للأمن القومي؟، **نشر حالة مصر**، العدد الثامن عشر ،يوليو 2015م،(القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية،2015م).

(7) مصطفي عبد الله خشيم ، المفهوم الأوروبي للأمن والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط ، **مجلة دراسات** ، (طرابلس ، ليبيا ، 2005م).

ثالثاً: الرسائل العلمية :

1- عادل عبد الصادق، أثر الإرهاب الإلكتروني على استخدام القوة في العلاقات الدولية، **رسالة ماجستير غير منشوره**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009م).

2- أحمد على فتح الله ، المتغيرات السياسية في دول الجوار الأفريقي وتأثيراتها على الأمن الوطني المصري منذ انتهاء الحرب الباردة ، **رسالة ماجستير غير منشور مقدمة:** لقسم السياسة،(القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، 2014م).

3- هبة رءوف عزت ، المواطنة "دراسة لتطور المفهوم في الفكر الليبرالي"، **رسالة دكتوراه غير منشوره:** كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،(القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ،2007م).

رابعا: الندوات والمؤتمرات:

1. أبو بكر القادري ، الوطن والمواطنة وأفلق التنمية البشرية ،**في ندوة لجنة القيم الروحية والفكرية ،الوطن والمواطنة وأفاق التنمية البشرية** ،(الرباط ،مطبوعات أكاديمية ،7.6يونيه 2006م).

خامساً: شبكات التواصل الاجتماعي: الانترنت:-

. : The Economist, "The Third Front," 1

February 6, 2016, available at ; http://www.economist.com/news/leaders/21690030-it-time-take-action-against-islamicstate-libya-third-front.

1. أندرو إنجل، "الحرب الأهلية الليبية: إعادة بناء البلد من الألف إلى الياء" (واشنطن: مركز واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2015م) ، متاح على :

/ http://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents

. الحانات / ResearchNote25_Engel4.pdf.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

(1) David Miller, **Fellow in social and political theory Nuffield College. Oxford citizen ship and national identity**. Black well, London, 2000.

(2) -David S Alberts g Daniel S Papp . **Information Age Anthology; National Security Implications of the Information Age** , Library of Congress Cataloging –in-Publication Data, Volume ll, August 2000.

(3)Vision of New Sudan, **Questions of unity and identity** (ed. Kmeir) Cairo 1996.

.

4-Arblaster , Anthony, **The Rise and Fall of Western Liberalism**, Basil Blacwell,1984 .

.